

نشرة شهرية
تصدر عن مركز عبدالله بن إدريس الثقافي

العدد الرابع | شوال 1447 | أبريل 2026

وجّهة
W I J H A H

حين يصنع «الذكائي» الحكاية



2026

عام الذكاء الصطناعي



الرؤية

أن يصبح الذكاء الاصطناعي جزءاً راسخاً
في مسيرة المملكة نحو مستقبل أكثر
ابتكاراً وإزدهاراً، ومحركاً رئيسياً للتنمية
والتنافسية.



الرسالة

تحفيز المجتمع والقطاعات المختلفة
لاستكشاف إمكانات الذكاء الاصطناعي
وتبني تطبيقاته، وتمكين المواهب
الوطنية للمشاركة في صناعة مستقبله.

برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظه الله- صدر قرار مجلس الوزراء في جلسته التي عقدت يوم الثلاثاء 10 مارس، 2026م، بالموافقة على تسمية عام 2026 عاماً للذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية، في خطوة تعكس الاهتمام الوطني المتزايد بتقنيات المستقبل ودورها في دعم التنمية والابتكار.

ويأتي هذا الإعلان امتداداً لجهود المملكة في ترسيخ مكانتها بوصفها مركزاً عالمياً للبيانات والذكاء الاصطناعي، في ظل رؤية المملكة 2030، التي أولت التقنيات المتقدمة أولويةً ضمن مسيرة التحول الوطني وتعزيز التنافسية العالمية.

وتقود الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي «سدايا» هذه الجهود من خلال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي، وتطوير البنية التحتية الرقمية، وتنمية القدرات الوطنية، وتحفيز الابتكار والاستثمار في التقنيات المتقدمة.

وبعكس عام الذكاء الاصطناعي 2026 تسارع الخطوات الوطنية نحو توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات، بما يسهم في بناء اقتصاد معرفي قائم على البيانات وتعزيز جودة الحياة.



أدعو كافة الحالمين والمبدعين
والمستثمرين وقادة الرأي للانضمام
لنا هنا في المملكة لنحقق معاً هذا
الطموح ونبني نموذجاً رائداً لإطلاق
قيمة البيانات والذكاء الاصطناعي.

محمد بن سلمان بن عبدالعزيز

ولي العهد رئيس مجلس الوزراء

رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي

أهداف عام الذكاء الاصطناعي



الأثر الاقتصادي

تحفيز الابتكار وزيادة الأعمال
التقنية، والإسهام في نمو
الاقتصاد الرقمي الوطني.



التمكين الرقمي

تعزيز تبني التقنيات الذكية في
مختلف القطاعات لرفع الكفاءة
والإنتاجية.



الريادة العالمية

ترسيخ مكانة المملكة عالمياً
بوصفها دولة رائدة في مجال
الذكاء الاصطناعي.



التوعية والشراكات

نشر الثقافة التقنية وتعزيز التعاون
بين الجهات المختلفة بما يعظم
الأثر الوطني للذكاء الاصطناعي.



بناء القدرات الوطنية

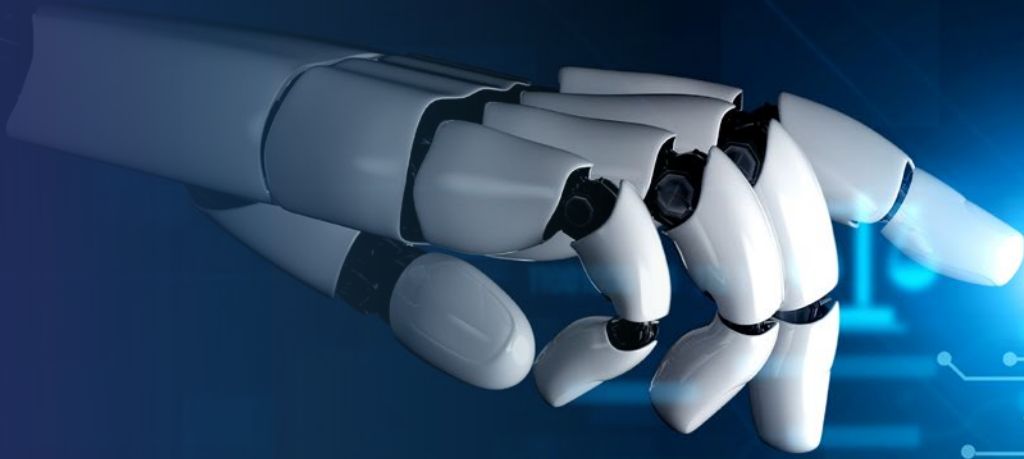
تنمية الكفاءات الوطنية وتأهيلها
بالمهارات اللازمة لمواكبة
متطلبات المستقبل في مجالات
البيانات والذكاء الاصطناعي.

الذكاء الاصطناعي

عندما يصنع الذكاء الاصطناعي الحكاية

يمثل الذكاء الاصطناعي اليوم فرصة نوعية للقطاع الثالث، إذ يتيح للمنظمات غير الربحية الانتقال من العمل التقليدي إلى نماذج أكثر كفاءة وتأثيرًا واستدامة. أما في القطاع الثقافي، فالذكاء الاصطناعي لا يقتصر على الكفاءة، بل يمتد إلى إعادة تشكيل الإنتاج الثقافي ذاته. يمكن استخدامه في توثيق التراث، وتحليل النصوص، وإحياء المخطوطات، وتطوير تجارب تفاعلية تعيد تقديم الثقافة بأساليب مبتكرة وجاذبة للأجيال الجديدة. كما يفتح المجال أمام ترجمة المحتوى الثقافي ونشره عالميًا، بما يعزز الحضور الثقافي العربي.

إعلان عام 2026 في المملكة العربية السعودية عالمًا للذكاء الاصطناعي يشكل نقطة تحول استراتيجية، إذ يخلق زخمًا وطنيًا لتبني التقنيات، ويوجه الاستثمارات نحو بناء القدرات، ويدعم الشراكات بين الجهات الحكومية والقطاع الثالث والمؤسسات الثقافية. هذه البيئة يمكن أن تسرع من تبني حلول الذكاء الاصطناعي في العمل الثقافي والتنموي، وتحويل المبادرات من جهود متفرقة إلى منظومة متكاملة ذات أثر واسع.



في هذا السياق، عمل مركز عبدالله بن إدريس الثقافي منذ العام الماضي على توظيف التقنيات عموماً، والذكاء الاصطناعي خصوصاً من خلال عدة مبادرات، منها:

1. إطلاق مبادرة ترجمة مليار كلمة عام 2024، وتوظيف الذكاء الاصطناعي فيها، وترجمة مئات المقالات حول هذا المجال واستخداماته المختلفة في شتى المجالات وتأثيره على الحياة والاقتصاد والتعليم والسيادة.
2. جعل موضوع الدورة الثانية عام 2025 لجائزة عبدالله بن إدريس الثقافية «الثقافة الرقمية»، وجعل موضوع دورته الثالثة عام 2026 «عندما يصنع الذكاء الاصطناعي الحكاية».

كما أن يلعب دوراً محورياً ليكون منصة تجمع بين المعرفة الثقافية والتقنية. من خلال إطلاق مبادرات بحثية، وبرامج تدريبية، ومختبرات ابتكار بالتعاون مع شركاءه، سعياً لتمكين المثقفين والباحثين من استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، وتطوير مشاريع نوعية تساهم في حفظ الهوية الثقافية وتعزيز حضورها عالمياً، مع بناء نموذج سعودي رائد في توظيف الذكاء الاصطناعي لخدمة الثقافة والمجتمع.

مركز عبدالله بن إدريس الثقافي

عام الذكاء الاصطناعي: لماذا الآن؟

د. فارس القنيعير

مستشار البحث والابتكار في هيئة
الاتصالات والفضاء والتقنية

لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد أداة تستخدم لزيادة الكفاءة أو لتقديم الرؤى والتوقعات، على أهميتها، بل أصبح مع التطورات المتسارعة الأخيرة والقفزات الكبيرة في قدرات النماذج اللغوية والبصرية والصوتية ذا أثر يتجاوز ذلك بكثير، يمتد ليطال منظومات بأكملها. فهذه التقنيات لا تقتصر على تحسين ما هو قائم، بل تمضي نحو زعزعة طرق العمل التقليدية والبنى المؤسسية وتشكيل فرق العمل، إلى جانب إعادة النظر في الإجراءات المعتادة، ليس فقط من خلال زيادة الأتمتة، بل عبر إعادة توزيع الأعمال وتغيير طبيعتها.

يتمدد هذا الأثر ليشمل مختلف القطاعات، سواء كانت تعليمية أو صحية أو أمنية أو حكومية. وفي مواجهة هذه التحولات، لا يكون التحدي في إدراك فائدتها فحسب، بل في استيعاب طبيعتها قبل أن تتضح بالكامل، والعمل على ضوء ذلك من خلال توفير رؤية موحدة وواضحة توجه الجهود وتجمعها في مسار واحد. وهذا ما يمكن قراءته في الإعلان عن تسمية هذا العام، بوصفه بوصلة وضعت لضبط الاتجاه.

يتمدد إلى بناء نماذج محلية والعمل على تدريبها باستخدام بنية تحتية داخلية بما يعزز الاستقلالية ويزيد القدرة على التطوير. ويبقى العنصر الحاسم هو الإنسان. فالبنية التحتية والاستثمار والتقنيات لا تتحول إلى قيمة دون مواهب قادرة على الفهم والتطوير. وفي هذا السياق، تظهر مبادرات مثل أكاديمية الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، وأكاديمية طويق، وبرامج وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، التي لا تركز على الاستخدام فقط، بل على بناء مهارات عملية مرتبطة بسوق العمل. وهذا يعكس فهماً أن رفع الكفاءة لا يعني زيادة عدد المستخدمين، بل زيادة عدد القادرين على البناء.

بيانات عامة فقط، بل عن سحابات محلية تتوفر لديها القدرة الحاسوبية التي تتطلبها تطبيقات الذكاء الاصطناعي الحديثة، كأحدث شرائح المعالجات الرسومية ومعالجات الاستدلال. هذا النوع من البنية في الحقيقة يعد شرط أساسي لأي حديث جاد عن بناء نماذج الذكاء الاصطناعي وتشغيلها وتوسيع استخدامها على مستوى وطني، مع المحافظة في الوقت ذاته على السيادة للبيانات والحوسبة.

أما في جانب الاستثمار، فما يحدث في المملكة الآن لا يقتصر على تمويل مشاريع تقنية، بل يتجه إلى بناء سوق فعلي للذكاء الاصطناعي، من خلال الاستثمارات الموجهة وجذب الشركات العالمية وتمكين الشركات المحلية. ومع ذلك، فإن الأثر الحقيقي لهذا الاستثمار لا يظهر في حجمه، بل فيما يبني عليه، خصوصاً عندما يوجه نحو البنية التحتية وتطوير النماذج والمواهب، لأن هذه العناصر لا تكفي بدعم الاستخدام الحالي، بل تشكل أساساً يمكن البناء عليه لفتح التوسع وبناء حلول جديدة.

وفي جانب التقنيات وبناء النماذج، يظهر الفارق بين من يستهلك ومن يشارك في البناء. فالوصول إلى النماذج أصبح ممكناً، لكن القدرة على تطويرها أو تدريبها محلياً هي ما يصنع الفارق. ولهذا، فإن التوجه لا يقتصر على استخدام النماذج العالمية، بل

على مستوى الدول، يظهر أثر الذكاء الاصطناعي في تغييره لموازين القوة بشكل تدريجي. هنا يظهر الفارق الحقيقي بين من يكتفي باستخدام هذه التقنية كما هي، ومن يستطيع تطويرها والبناء عليها. ويتسع الفارق مع الوقت، لأنه يرتبط بالقدرة على الفهم والتطوير والابتكار. ومن هنا يتصل الذكاء الاصطناعي بمفهوم السيادة من خلال تقليل الاعتماد الخارجي في طبقات حساسة من التقنية والمعرفة. فامتلاك البنية التحتية والتقنية والكفاءات أصبح ضرورة لزيادة الاعتماد الذاتي وتجنب الاعتماد الكلي على الدول والشركات العالمية في مجال سريع التغير.

ولمواكبة هذا التحول، تبرز عناصر تمكين واضحة: بنية تحتية واستثمار وتوطين التقنيات ورفع الكفاءات. وتظهر قيمة هذه العناصر عند ترابطها. ففي البنية التحتية، لم يعد الحديث عن مراكز

زينب الأمين

نائب رئيس مايكروسوفت العربية
للتحول الرقمي الوطني والاستدامة

عام الذكاء الاصطناعي: أصالة الجذور.. وتجلي الرؤية



عقدان من الزمان؛ لم يكونا مجرد سنين، بل رحلة شرف في حراكٍ وطنيٍّ لا يهدأ. أستحضر اليوم تلك البدايات في أروقة مدينة الملك فهد الطبية، يوم كانت التقنية «حلماً» يُداوي، لتمتد المسيرة عبر مفاصل القطاعين العام والخاص، وصولاً إلى تمكين صروح المنشآت الصغيرة والمتوسطة. لقد كنا شركاء في غرف صياغة استراتيجياتنا الوطنية، التي نراها اليوم تتشكل كحقيقة يوماً بعد يوم؛ حق غدا هذا العام «عاماً للذكاء الاصطناعي»، المحرك لمنظومتنا والقوة لاقتصادنا.

إن نجاح هذا العام يرتكز على ميثاقٍ ثلاثي:

1. أصالة الهوية: ذكاءٌ يتجلى حروف لغتنا، ويحمل مبادئ قيمنا؛ ابتكارٌ يرتدي ثوبنا العربي ويحفظ خصوصيتنا منذ اللبنة الأولى.
2. تمكين الإنسان: مراهنه على وعي سعودي يملك المهارة، والأمانة الأخلاقية لتوجيه هذا الذكاء نحو إعمار الأرض.
3. الأثر المستدام: أن نرى الثمار واقعاً يرفع عبء المرض، ويحمي أمانة الأجيال. فالتقنية التي لا تخدم الحياة، لا تستحق البقاء.

حين أقرّ مجلس الوزراء عام 2026 «عاماً للذكاء الاصطناعي»، لم يكن الشعور فخراً مهنيّاً وحسب، بل كان امتناناً لمسيرة صير وبناء وجدت أخيراً اسمها الذي يليق بها. هي لحظة التتويج التي تلقي فيها الإرادة بالرؤية.

واليوم، نعتزّ بكوننا جزءاً من هذا النسيج؛ فالتقنية عندنا ليست سطوراً برمجية، بل «رسالة تمكين». هنا يبرز جوهر المقاربة: فما ننشده عالمياً من تمكين، يستوطن عمق «رؤية السعودية 2030» التي جعلت الإنسان منطلقاً وغاية. إننا نؤمن يقيناً أن الابتكار الذي لا يستمد قوته من الجذور التي توصل الحاضر بالمستقبل، لن يبلغ مداه.

هذا العام ليس احتفالية، بل هو ميثاق بناء.
نكتبه بوعينا، ونصنعه بأيدينا.

يلا نبي

بسم الله الرحمن الرحيم

—



استكشاف ما يعنيه الذكاء الاصطناعي للتعليم وللجيل القادم



مع تسارع تأثير "الذكائي" في مختلف جوانب الحياة، لم يعد التعليم العالي مجرد متأثر بهذا التحول، بل أصبح مطالبًا بقيادته. ويتطلب ذلك إعداد جيل يمتلك مهارات استخدام تقنيات الذكاء، مع الحفاظ على جوهر التعليم المتمثل في تنمية التفكير النقدي، والتواصل، والقيم الإنسانية.

يشير كتاب "درجات التغيير" إلى أن إقناعات الذكاء لم يعد خيارًا، بل مهارة أساسية لسوق العمل، حيث يرتبط بزيادة ملموسة في الأجور. ومع ذلك، يجب دمج هذه المهارات ضمن سياق تعليمي أوسع يربطها بالأخلاقيات والتحليل والتفكير الإبداعي، وليس كمعرفة تقنية منفصلة.

كما يؤكد الطرح على ضرورة تسريع تكيف الجامعات مع هذا التحول، من خلال دمج تطبيقات الذكاء في المناهج والبرامج التعليمية بطريقة مدروسة، تضمن تعزيز التعلم دون الإخلال بدور الإنسان في العملية التعليمية.

وتبرز أهمية "الثقافة المزدوجة" في الذكاء، حيث يحتاج كل من المطورين والمعلمين وصناعات السياسات إلى فهم متبادل للتقنية وتأثيراتها، بما يدعم الابتكار المسؤول ويسرع تبني الحلول التقنية.

وفي ظل هذا التحول، لا يمكن للمؤسسات التعليمية العمل بمعزل عن غيرها، إذ يتطلب النجاح تعاونًا وثيقًا بين الجامعات وقطاع الصناعة والحكومات، مع وضع معايير واضحة للتأهيل في مجالات الذكاء، وتوفير بيئة تعليمية شاملة تضمن تكافؤ الفرص.



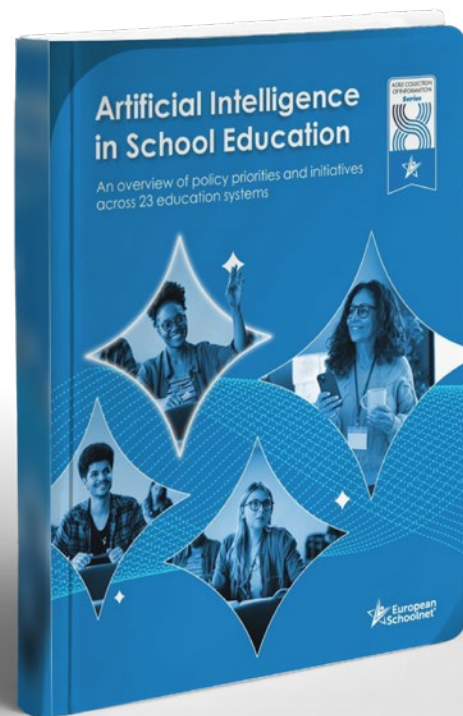
تقرير الذكاء الاصطناعي في التعليم المدرسي

يشهد التعليم تحولًا متسارعًا بفعل انتشار تقنيات الذكاء الاصطناعي، خاصة منذ إطلاق أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي عام 2022، ما دفع هذا المجال إلى صدارة الاهتمامات العالمية والسياسات التعليمية. وقد تزامن ذلك مع تسارع رقمنة التعليم خلال جائحة كوفيد-19، مما سرّع من إدماج هذه التقنيات داخل البيئات المدرسية ووسّع نطاق استخدامها.

توضح البيانات أن الغالبية العظمى من الطلاب باتوا يستخدمون الإنترنت يوميًا ويتفاعلون مع تطبيقات مدعومة بالذكاء الاصطناعي، بما في ذلك في أنشطة التعلم. وهذا الواقع يفرض على الأنظمة التعليمية تطوير سياسات وأطر تنظيمية واضحة، تأخذ في الاعتبار الأبعاد الأخلاقية، وضمان تكافؤ الفرص، وتحديث المهارات المطلوبة للطلاب.

في المقابل، يبرز الذكاء الاصطناعي كفرصة لتعزيز الابتكار في التعليم، من خلال تخصيص التعلم، ودعم المعلمين، وتقليل الأعباء الإدارية. إلا أن التحديات لا تزال قائمة، حيث يُظهر العديد من المعلمين تحفظًا أو محدودية في استخدام هذه التقنيات، نتيجة نقص التدريب أو وضوح التوجيهات.

وبعكس التقرير الأوروبي الحديث جهودًا متزايدة لفهم هذا التحول، من خلال رصد السياسات والممارسات في عدد من الأنظمة التعليمية، بهدف دعم صناع القرار والمؤسسات التعليمية في تبني استجابات فعالة ومستدامة.





WORLD
ECONOMIC
FORUM

حان الوقت لإعادة التفكير في القيادة ونماذج التنظيم في عصر تقوده الذكاء الاصطناعي



يشهد العالم تحولاً غير مسبوق تقوده تقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث تتسارع وتيرة الابتكار وتزايد حالة عدم اليقين في بيئة الأعمال. وبينما يفتح الذكاء الاصطناعي آفاقاً واسعة لرفع الإنتاجية وتحسين اتخاذ القرار من خلال البيانات الفورية، لا تزال العديد من المؤسسات عاجزة عن ترجمة هذه الإمكانيات إلى قيمة ملموسة.

ويكمن التحدي الحقيقي في التعامل مع الذكاء الاصطناعي بوصفه تحولاً جذرياً، لا مجرد أداة تقنية، يتطلب إعادة تصميم شاملة للمؤسسات، تشمل نماذج الأعمال، والبنية التنظيمية، وإدارة البيانات، وأساليب القيادة. فالمؤسسات المستقبلية ستكون مترابطة، تقاد بالذكاء، وتعمل بانسيابية عبر تكامل البيانات والتكنولوجيا في جميع مستوياتها.

ويبرز بناء مؤسسة "قائمة على الذكاء" كأولوية استراتيجية، يبدأ بإعادة تقييم الأنظمة القديمة وتوحيد البنية البياناتية، مع كسر الحواجز التنظيمية التي تعيق تدفق المعلومات. كما يتطلب هذا التحول مواءمة على مستوى القيادة، ورؤية مشتركة تضمن وضوح الاتجاه ومرونة التنفيذ.

على صعيد الموارد البشرية، يعيد الذكاء الاصطناعي تشكيل طبيعة العمل، حيث تتراجع المهام الروتينية لصالح أدوار تركز على التفكير النقدي، وحل المشكلات، والإشراف على الأنظمة الذكية. ويستدعي ذلك إعادة تعريف المهارات، وإشراك الموظفين في رحلة التحول، مع بناء الثقة بوصفها عنصراً حاسماً في تبني التكنولوجيا.

وفي المحصلة، فإن المؤسسات التي تنجح في دمج الذكاء الاصطناعي ضمن بنيتها التشغيلية والثقافية، مع الحفاظ على بعدها الإنساني، ستكون الأقدر على التكيف والازدهار في عالم يتشكل بسرعة غير مسبوقة.

كيف تبني "منظمة الأخطبوط" في عصر الذكاء الاصطناعي؟ دليل عملي لقيادة تتكيف قبل أن يفاجئها المستقبل



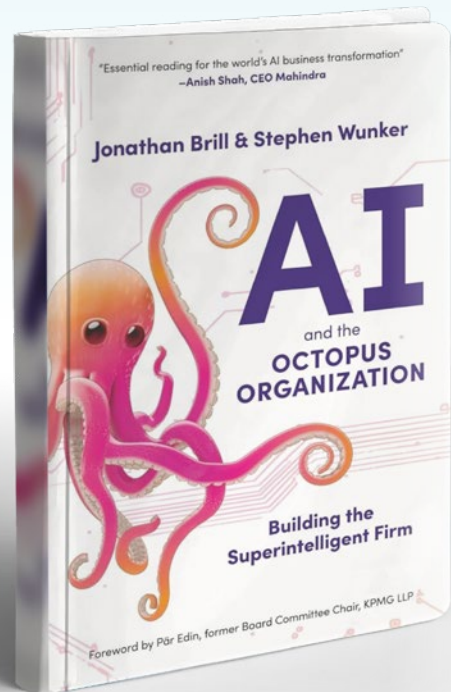
يُظهر مفهوم "تحصين المستقبل" محدوديته في بيئة تتسارع فيها التغيرات وتتبدل فيها معادلات القرار باستمرار. البديل الأكثر فاعلية يتمثل في بناء منظمة قادرة على استشعار التحولات مبكراً، واتخاذ قرارات سريعة في موقع الحدث، مع الحفاظ على التنسيق والانضباط الداخلي.

يقدم نموذج "الأخطبوط" تصوراً تنظيمياً مختلفاً، حيث يتوزع الذكاء عبر الأطراف بدلاً من تركزه في القمة، بينما يحافظ مركز مرّن على الانسجام العام. وفي هذا السياق، يصبح تمكين الصفوف الأمامية—الأقرب إلى العملاء والتحديات—أولوية، مدعوماً بتدفقات بيانات فورية يتيحها الذكاء الاصطناعي، بدل الاعتماد على التسلسل الهرمي التقليدي.

كما يتطلب التحول الانتقال من هياكل جامدة إلى أنظمة ديناميكية قائمة على تدفق المعلومات، مع قدرة مستمرة على التكيف عبر تعديلات تدريجية وسريعة. ويترافق ذلك مع إعادة تعريف دور الإدارة الوسطى لتصبح ميسرة للقرار ومُعززة له، لا عائقاً أمامه.

وفي هذا النموذج، لا تُقاس الفاعلية فقط بالمرجات، بل بصحة المنظمة وسرعة استجابتها وجودة قراراتها، مع بقاء الثقة—خصوصاً في أنظمة الذكاء الاصطناعي—عنصراً حاسماً في نجاح التحول.

وفي المحصلة، فإن المؤسسات التي تنجح في توزيع الأدوار بين الذكاء البشري والذكاء الاصطناعي، وتسريع اتخاذ القرار، والتكيف المستمر، لن تكتفي بمواكبة المستقبل... بل ستسهم في تشكيله.





العید بین شـ

عیدُ بأیّةِ حالٍ عُدتِ یا عیدُ ... بما مضى أم بأمرٍ فیک تجدیدُ
 أمّا الأحبّةُ فالبیّداءُ دونَهُمْ ... فلیتِ دونکَ یبدأً دونها یبدأ
 لولا العلی لم تجبّ بی ما أجوبُّ بها ... وجنّاءُ حَرْفٌ ولا جَرْداءُ قَیْدودُ
 وکان أطیبَ مَنْ سیفی مُعانقَةً ... أشباهُ رَوْنِقِهِ الغَیْدُ الأمالیدُ
 لم یترکِ الدَّهْرُ مَنْ قلبی ولا کبدی ... شیئاً تُتیمُّهُ عَینٌ ولا جیدُ
 ماذا لقیْتُ مِنَ الدَّنْیا، وأعجَبَهُ ... أني بما أنا شاکٍ مِنْهُ مَحْسودُ

المتنی



ساعرين

أَيُّ شَيْءٍ فِي الْعِيدِ أَهْدِي إِلَيْكَ ... يَا مَلَاكِي وَكُلُّ شَيْءٍ لَدَيْكَ
 أَسْوَارًا أَمْ دُمْلَجًا مِنْ نُضَارٍ ... لَا أَحَبُّ الْقِيُودِ فِي مِعْصَمَيْكَ
 أَمْخُورًا وَلَا يَسَ فِي الْأَرْضِ خَمْرٌ ... كَالَّتِي تَسْكِبِينَ مِنْ لِحْظَيْكَ
 أَمْ وَرُودًا وَالْوَرْدَ أَجْمَلُهُ عِنْدِي ... الَّذِي قَدْ تَشَقَّتْ مِنْ خَدَّيْكَ
 أَمْ عَقِيقًا كَمَهَجَتِي يَتَلَطَّى ... وَالْعَقِيقُ الثَّمِينُ فِي شَفَتَيْكَ
 لَيْسَ عِنْدِي شَيْءٌ أَعَزُّ مِنَ الرُّوحِ ... وَرُوحِي مَرَهُونَةٌ فِي يَدَيْكَ

إيليا أبو ماضي



تأثيرات الذكاء الاصطناعي على سوق العمل: مقياس جديد وأدلة مبكرة



رغم تصاعد الاهتمام بتأثير الذكاء الاصطناعي على سوق العمل، تشير التجارب السابقة إلى ضرورة الحذر في التنبؤ، إذ غالبًا ما تبالغ النماذج في تقدير حجم الاضطراب. وفي هذا السياق، يُطرح إطار جديد لقياس التأثير الفعلي للذكاء الاصطناعي، يميز بين قدراته النظرية واستخدامه الحقيقي داخل بيئات العمل.

يعتمد هذا الإطار على تحليل المهام داخل الوظائف، وقياس مدى "تعرّضها" للذكاء الاصطناعي وفق ما إذا كانت تُنفَّذ فعليًا باستخدامه، لا مجرد قابليتها النظرية للأتمتة. وتُظهر النتائج أن الفجوة لا تزال كبيرة بين ما يمكن للذكاء الاصطناعي القيام به نظريًا وما يُستخدم فعليًا، مما يعني أن تأثيره الاقتصادي لا يزال في مراحله المبكرة.

وتُعد مهنة مثل البرمجة وخدمة العملاء وإدخال البيانات من الأكثر تعرّضًا، بينما تظل المهنة التي تعتمد على المهارات البدنية أو التفاعل المباشر أقل تأثرًا. ومع ذلك، لا تظهر البيانات حتى الآن تأثيرًا ملموسًا على معدلات البطالة في الوظائف الأكثر تعرّضًا، إذ بقيت الاتجاهات متشابهة مع غيرها.

في المقابل، تبرز إشارات أولية إلى تباطؤ في التوظيف داخل هذه المهنة، خصوصًا بين الشباب الداخلين حديثًا إلى سوق العمل، ما قد يعكس تغييرًا تدريجيًا في فرص الدخول إلى بعض المسارات المهنية.

ويخلص الطرح إلى أن التأثيرات المحتملة للذكاء الاصطناعي قد تكون تدريجية ومعقدة، وليست صدمات واضحة، مما يستدعي تطوير أدوات قياس مستمرة قادرة على التقاط هذه التحولات مع ظهورها، بدلًا من الاعتماد على توقعات مسبقة قد لا تعكس الواقع بدقة.

حالة المؤسسات 2026: ثلاث قوى

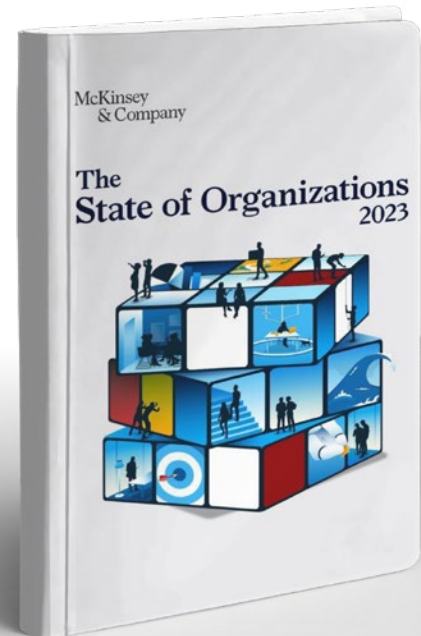
كبرى تعيد تشكيل عالم الأعمال

يستعرض التقرير الثاني من مبادرة "حالة المؤسسات" لماكنزي التحولات العميقة التي تعيد تشكيل بيئة الأعمال عالميًا، في ظل تداخل قوى رئيسية تشمل الذكاء الاصطناعي، وعدم اليقين الاقتصادي، والتغيرات الجيوسياسية، وتطور توقعات القوى العاملة والعملاء. ويشير إلى انتقال واضح في أولويات القادة من التركيز على المرونة قصيرة الأجل إلى تحقيق إنتاجية مستدامة وخلق قيمة طويلة المدى، مع تمركز التكنولوجيا—خصوصًا الذكاء الاصطناعي—في قلب هذا التحول.

ويحدد التقرير ثلاث قوى رئيسية تقود هذا التغيير: تسارع تبني التكنولوجيا وإعادة تشكيل طريقة إنجاز العمل، تصاعد الاضطرابات الاقتصادية والجيوسياسية، والتحولات الجذرية في طبيعة القوى العاملة. وتشير النتائج إلى أن المؤسسات التي ستنجح هي تلك القادرة على إعادة تصور نماذجها التشغيلية، وتعزيز التعاون بين البشر والذكاء الاصطناعي، وبناء مرونة تنظيمية عميقة.

كما يؤكد التقرير أن تحقيق القيمة من الذكاء الاصطناعي لا يزال محدودًا لدى معظم المؤسسات، ويتطلب تحولًا شاملاً يتجاوز المبادرات الجزئية. وفي المقابل، تمثل الإنتاجية، وتبسيط العمليات، والتركيز الاستراتيجي، والاستثمار في رأس المال التنظيمي والثقافة، عوامل حاسمة لتحقيق أداء مستدام.

ويخلص إلى أن التحدي لم يعد في تبني التكنولوجيا بحد ذاته، بل في القدرة على إعادة تشكيل المؤسسة بالكامل—من نماذج العمل إلى القيادة—بما يوازن بين الكفاءة، والمرونة، والإنسانية في بيئة تتسم بعدم اليقين.



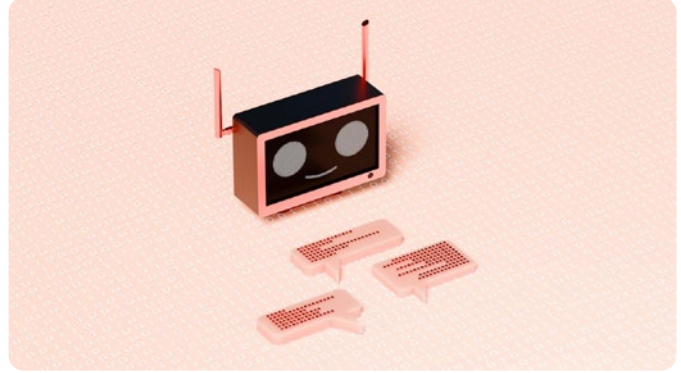


كيف يعيد الجنوب العالمي تخيل مستقبل الذكاء الاصطناعي

المحلية ويكسر الافتراض بأن المعارف الغربية هي النموذج الوحيد للأنظمة الذكية.

تلعب البنية التحتية الرقمية العامة دورًا أساسيًا في تمكين الوصول الشامل للذكاء الاصطناعي، كما يظهر في الهند والبرازيل من خلال أنظمة الهوية الوطنية وشبكات المدفوعات الفورية، ما يجعل دمج الذكاء الاصطناعي في الخدمات العامة أداة لتعزيز السيادة الرقمية وتحسين الخدمات الحكومية. ويتيح ذلك تطوير وكلاء ذكاء اصطناعي يقدمون خدمات مباشرة للمواطنين، مثل تبسيط الإجراءات الإدارية، ودعم الرعاية الصحية، وإتاحة المدفوعات الرقمية بشكل شامل.

كما يسعى الجنوب العالمي إلى تحويل الذكاء الاصطناعي إلى منفعة عامة من خلال الاستثمار في حوسبة مشتركة وبنية تحتية قوية تقلل من التركز الجغرافي لقدرات الحوسبة، وتوفر فرصًا للشركات الناشئة والباحثين لتطوير نماذج تتلاءم مع السياق المحلي. تسهم هذه المنصات في تعزيز الابتكار وريادة الأعمال المدعومة بالذكاء الاصطناعي، مع مراعاة التنوع اللغوي والقيم الثقافية والاحتياجات المحلية، ما يمهّد الطريق لتوزيع أكثر عدالة لقدرات الذكاء الاصطناعي عالميًا ويعزز قدرة جميع المناطق على المساهمة في تشكيل مستقبله.



يشهد الجنوب العالمي إعادة تشكيل الذكاء الاصطناعي عبر التركيز على السياقات الثقافية واللغوية المحلية، بعيدًا عن هيمنة شركات التكنولوجيا الغربية، ما يفتح المجال لابتكار نماذج تُراعي الاحتياجات والقيم المحلية. تشمل هذه الجهود تطوير نماذج لغوية تدعم لغات أفريقية وهندية وأمريكية أصلية، ودمج أنظمة المعرفة التقليدية في تصميم الذكاء الاصطناعي، بما يعكس الفلسفات والقيم المجتمعية



الاستعداد لمستقبل يقوده الذكاء الاصطناعي الوكيل داخل المؤسسات



يمثل الذكاء الاصطناعي الوكيل تحولاً حقيقياً في طريقة إنجاز العمل داخل المؤسسات، إذ لم يعد مجرد أداة مساعدة بل أصبح قادراً على التفكير واتخاذ القرارات والتصرف بشكل مستقل. هذا التحول يفرض تحديات في الحوكمة والأمن، حيث يصبح الوكيل التشغيلي فاعلاً يمتلك سلطة ويؤثر على النتائج في الوقت الفعلي، ما يستدعي إعادة النظر في الرقابة والمساءلة.

يمكن للذكاء الاصطناعي الوكيل أن يحول الأمن السيبراني من نهج تفاعلي إلى نهج استباقي، من خلال أتمتة مراقبة التنبيهات وتصنيفها وربط الأحداث عبر الأنظمة المختلفة، مع إبقاء التدخل البشري عند الضرورة. يعتمد نجاح هذا النظام على مبدأ التعزيز لا الاستبدال، حيث يتعامل الوكلاء مع المهام المتكررة والحجم الكبير من البيانات بسرعة ودقة، بينما يترك البشر للتركيز على الاستراتيجيات المعقدة واتخاذ القرارات الجوهرية.

لكن الاستقلالية الرقمية غير المقيدة تحمل مخاطر كبيرة، لذلك يجب أن تكون الحوكمة والشفافية أساسية، مع وجود ضوابط واضحة وإمكانية التدقيق والمراجعة، لضمان أن تعمل الوكلاء ضمن حدود محددة، وأن تكون

المؤسسات قادرة على التدخل عند الضرورة. المؤسسات التي تعتمد على الشفافية والسياسات الواضحة وتدقيق القرارات ستكون الأكثر قدرة على الاستفادة من الذكاء الاصطناعي الوكيل، بينما تلك التي تتجاهل الحوكمة ستواجه مخاطر غير مُدارة حتى مع تقنيات متقدمة.

الجغرافيا السياسية تتصدر دافوس 2026:



خمس خلاصات رئيسية من قلب التحولات العالمية



بشكل مسؤول، مع إدراك المخاطر المحتملة على المجتمعات والاقتصادات، خاصة في سياق المنافسة الأمريكية-الصينية والتوترات حول تايوان.

في موازاة ذلك، سلط المنتدى الضوء على تطور التعاون الدولي وصياغة شراكات قائمة على قضايا محددة، كما انعكست أهمية التكنولوجيا الحديثة في توجيه الجغرافيا السياسية، لتصبح إدارة التحولات الرقمية والجيوسياسية وجهان لعملة واحدة، تتطلب قيادة حذرة وحوارًا مستمرًا بين القوى العالمية.

شهد الاجتماع السنوي 2026 للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس تصاعد التوترات الجيوسياسية، وحضر اللقاء نحو 65 رئيس دولة وحكومة تحت شعار "روح الحوار"، فيما جمع نحو 400 مسؤول حكومي رفيع المستوى بالإضافة إلى قادة الأعمال والأكاديميين وممثلي المجتمع المدني. وعكست المناقشات شعورًا واسعًا بأن التعقيد وعدم اليقين الجيوسياسي أصبح الوضع الطبيعي الجديد، مدفوعًا بأحداث مثل الغزو الروسي لأوكرانيا وتصاعد المنافسة بين الولايات المتحدة والصين، مما يعيد تشكيل عملية صنع القرار العالمي.

على الرغم من تصاعد النزاعات العالمية، أظهر الاجتماع أن الحوار لا يزال أداة حيوية لتشكيل السياسات الدولية. وقد تركز النقاش على ضرورة الانتقال إلى أنماط جديدة من التعاون أكثر مرونة وواقعية، سواء عبر ترتيبات ثنائية أو مجموعات صغيرة من الدول، بما يسمح بتنسيق المصالح في عالم أكثر تنافسية.

كما شهدت النقاشات استعراض علاقة الولايات المتحدة والصين، المعروفة أحيانًا بـ "G2"، مع التركيز على إدارة المنافسة بعناية لضمان استمرار التعاون في القضايا الاقتصادية والتجارية. وبرز الذكاء الاصطناعي كجهة استراتيجية محورية، حيث باتت الأولوية لإدارة تأثيراته



جيوبوليتيك الطاقة 2026:

تصاعد التوتر مع إيران يهز إمدادات الطاقة العالمية: أبرز مستجدات قطاع الطاقة



أن هذا التحول قد يقلب موازين القوى؛ فبينما تحاول الدول الهروب من التبعية للنفط، قد تجد نفسها مرتبنة للصين التي تهيمن على سلاسل إمداد الطاقة النظيفة وتقنيات البطاريات. الخلاصة: إن الأزمة الحالية ليست مجرد تعثر في الإمدادات، بل هي المحرك الذي يسرع الانتقال من «عقيدة الوقود الأحفوري» إلى عصر «السيادة الطاقية» المعتمدة على الابتكار التقني والبدايل النظيفة.

يكشف المشهد الراهن في منطقة الشرق الأوسط عن هشاشة غير مسبوقة في نظام الطاقة العالمي؛ فمع تعطل تدفقات النفط والغاز عبر مضيق هرمز —الذي يمر عبره خمس إمدادات العالم— لم تعد الأزمة مجرد أرقام في بورصات النفط التي قفزت بنسبة ٢٥٪، بل تحولت إلى «جرس إنذار» حضاري يعيد تشغيل أسئلة الأمن والسيادة.

وجدت القارة الأوروبية نفسها في مأزق مزدوج؛ فبينما كانت تحاول التعافي من آثار الغاز الروسي، جاءت أزمة الملاحة لتعطل بديلها القطري. وفي قمة الطاقة النووية ٢٠٢٦، وصفت أرسولا فون دير لاين الأزمة بأنها تذكير قاسٍ بمخاطر الارتهان الطاق، داعية إلى استثمار ضخم في الطاقة النووية والمتجددة كسبيل وحيد للتحرر من تقلبات الجغرافيا السياسية. وفي آسيا، اضطرت دول مثل بنغلاديش لإغلاق الجامعات لتوفير الكهرباء، مما يعكس الأثر الاجتماعي العميق للأزمة.

في المقابل، تبرز الصين كنموذج استباقي؛ فرغم اعتمادها الكبير على نفط الخليج، إلا أن استراتيجيتها الطموحة للتحول نحو «الدولة الكهربائية» قللت من تعرضها للهزات. ويرى محللون



ماذا يحدث عندما تتوقف موانئ الخليج عن العمل؟ ترابط الماء والطاقة والغذاء في قلب الأزمة



بعيدًا عن عناوين النفط وأسعار الشحن، تكشف أزمة مضيق هرمز عن حقيقة أكثر عمقًا: هشاشة الترابط بين الماء والطاقة والغذاء. ففي الخليج، لا تُدار هذه القطاعات كأنظمة منفصلة، بل كشبكة واحدة تعتمد على البحر. الطاقة تُنتج المياه عبر التحلية، والغذاء يصل عبر السفن، والأسمدة تُصنع من الغاز—وكلها تمر عبر نقطة اختناق واحدة.

عندما تعطل الملاحة في المضيق، لم تتأثر التجارة فحسب، بل تعطلت دورة الحياة اليومية نفسها. محطات التحلية بدأت تواجه نقصًا في المواد، والموانئ توقفت، وسفن محملة بالغذاء والطاقة ظلت عالقة في البحر. ومع اعتماد الخليج على الاستيراد لتأمين معظم غذائه، يصبح أي انقطاع لوجستي تهديدًا مباشرًا للأمن المعيشي.

ولا تقتصر التداعيات على المنطقة. فاضطراب الإمدادات يرفع أسعار الطاقة عالميًا، ويهدد سلاسل إنتاج الغذاء، ويضغط على اقتصادات بعيدة تعتمد على تدفقات الطاقة والأسمدة القادمة من الخليج. إنها أزمة متعددة الأبعاد، تتقاطع فيها الموارد الحيوية عند الموانئ.

في هذا السياق، تبرز الحاجة إلى إعادة التفكير في دور الموانئ، لا بوصفها ممرات تجارية فقط، بل كبنى استراتيجية للمرونة. فالموانئ القادرة على الصمود هي تلك التي تنوع طرقها، وتحافظ على حيادها، وتبني ثقة مع أطراف متعددة، وتدمج في تصميمها البعد الاجتماعي والبيئي.

الدرس الأهم أن الأمن لم يعد يُقاس بتدفق النفط وحده، بل بقدرة الأنظمة المتداخلة على الاستمرار تحت الضغط. وفي عالم تتشابك فيه الموارد، يصبح الصنوبر في المنزل مرتبطًا—بشكل غير مرئي—بحركة السفن في الممرات البحرية.

القوة الناعمة: طفرة الصادرات الثقافية الآسيوية ما زالت في بدايتها



تشهد الصادرات الثقافية الآسيوية توسعًا كبيرًا بفضل تمكين التكنولوجيا للثقافات المحلية من الوصول إلى العالمية. فالسينما والموسيقى والألعاب والمنتجات الفنية تحقق انتشارًا واسعًا خارج آسيا، كما هو الحال مع دمي "لابوبو" الصينية أو أفلام مثل "دانغال" الهندية، ومبيعات الموسيقى الكورية التي تضاعفت أربع مرات خلال العقد الماضي. ومن المتوقع أن تصل قيمة صناعة السينما والترفيه العالمية إلى 170 مليار دولار بحلول 2030، مع جزء كبير من النمو بلغات مثل الماندرين والكورية والهندية والعربية.

وتسهم منصات البث الرقمي مثل نتفليكس وسبوتيفاي في تسريع هذا التحول، حيث أصبح المحتوى غير الناطق بالإنجليزية يشكل جزءًا كبيرًا من قوائم المشاهدة والعائدات. كما يزداد إنتاج المحتوى العربي والمحلي، بينما تنتشر الصيغ الهجينة، مثل مقاطع الفيديو القصيرة المتحركة المستوحاة من الألعاب والقصص الشعبية، لتجذب جمهورًا شبابيًا موزعًا عالميًا.

أما ألعاب الفيديو والرياضات الإلكترونية، فتبرز كقطاعات ترفيهية عالية الربحية، حيث تحقق العلامات التجارية الصينية مثل "بلاك ميث: وكونغ" إيرادات ضخمة خارج الصين، وتوسع شركات مثل "تينسنت" أنشطتها عالميًا. ويترجم هذا التوسع الثقافي إلى فرص اقتصادية مباشرة، بما في ذلك زيادة السياحة والطلب على الخدمات، وظهور قاعدة جماهيرية شابة وشغوفة تولد إيرادات ملموسة.

مع ذلك، يفرض هذا التحول تحديات على الشركات والمستثمرين في التعامل مع فسيفاء معقدة من نقاط التفاعل الثقافي. فليست كل المنتجات الثقافية قابلة للتصدير، وبعضها يظل موجّهًا للأسواق المحلية، مثل حركة "غووتشاو" في الصين. وبالنسبة للمستثمرين، يمثل فهم سلوكيات وتفضيلات الجيل القادم فرصة ثمينة لاستثمار العلامات التجارية التي تحقق نجاحًا عالميًا، مع القدرة على ضبط تردداتها على موجات التحولات الثقافية.



بديل البنوك المركزية التحول إلى اللامركزية



ويتجاوز النص النقد النظري إلى قراءة سياسية لموقع البنوك المركزية، إذ يرى أن هذه المؤسسات راكمت خلال العقود الماضية سلطة هائلة بلا مساءلة كافية، وأنها استخدمت خطأً مصللاً لإخفاء أدواتها الحقيقية وتأثيراتها. ويحذر من أن الاتجاه نحو إلغاء النقد، وفرض العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية، ومنحها مزيداً من السيطرة على المعاملات، قد يفضي إلى شكل جديد من التركيز المالي والرقابة المركزية.

وفي المقابل، يدعو إلى إعادة لامركزية السلطة النقدية، عبر دعم البنوك المجتمعية المحلية غير الربحية، وبناء نظم مالية تخدم المجتمعات والإنتاج الحقيقي بدل المضاربة وتركيز الثروة. وفي محصلته، لا يقدم النص مجرد مراجعة اقتصادية، بل مراقبة فكرية وسياسية ضد احتكار السلطة النقدية، ودعوة لإعادة تصميم النظام المالي على أسس أكثر عدالة ومساءلة وخدمة للاقتصاد الحقيقي.

هذا المنظور، لا تصبح أسعار الفائدة العامل الحاسم، بل كمية الائتمان واتجاهه: هل يُستخدم في الاستثمار المنتج، أم في المضاربة على الأصول، أم في تمويل الاستهلاك؟ ويرى أن توجيه الائتمان نحو الأنشطة الإنتاجية هو ما يفسر نجاح "اقتصادات المعجزة" في شرق آسيا، لا وصفات التحرير المالي السائدة.

كما يرفض النص الاعتقاد بأن النمو يتطلب ادخاراً سابقاً أو اقتراضاً أجنبياً، معتبراً أن هذا الخطاب خدم بالأساس مصالح النظام المالي الدولي، ودفع دولاً نامية كثيرة إلى فخ الديون الخارجية. وفي السياق نفسه، يهاجم سياسات الخصخصة وإلغاء الضوابط، مستشهداً بتجارب مقارنة يرى أنها تُظهر تفوق النماذج التي جمعت بين السوق والتوجيه المؤسسي الذي، كما في ألمانيا واليابان وكوريا وتايوان والصين، على النماذج الأنجلوسكسونية الأكثر تحرراً.

ينطلق النص من نقد جذري لما يسميه "سردية البنك المركزي" التي هيمنت، بحسب ريتشارد فيرنر، على الفكر الاقتصادي والسياسات العامة خلال العقود الأخيرة. ويرى أن هذه السردية قامت على خمس أفكار رئيسية: أن أسعار الفائدة هي الأداة الأساسية لتحريك الاقتصاد، وأن الأسواق تميل بطبيعتها إلى التوازن، وأن البنوك ليست سوى وسطاء ماليين، وأن الاستثمار يحتاج إلى مدخرات سابقة أو اقتراض خارجي، وأن التحرير والخصخصة وإلغاء القيود التنظيمية تقود تلقائياً إلى النمو. ويجادل بأن هذه الركائز ليست فقط غير مثبتة تجريبياً، بل إن الوقائع الاقتصادية الحديثة—وخاصة منذ أزمة 2008—تكشف عكسها.

في صلب الطرح، يؤكد فيرنر أن البنوك لا تقلل مدخرات موجودة مسبقاً، بل تخلق النقود عبر الإقراض، ما يمنحها دوراً حاسماً في تشكيل الاقتصاد. ومن



الحرب السيبرانية في صلب الصراعات: أبرز أخبار الأمن السيبراني في الشرق الأوسط والعالم



لم تعد الحروب تُخاض على الأرض وحدها، بل باتت تمتد بهدوء إلى الفضاء الرقمي، حيث تتحول الشبكات والبنية التحتية إلى ساحات مواجهة موازية. فمع تصاعد التوترات الجيوسياسية، تتزايد الهجمات السيبرانية في أوروبا، مستهدفة البنية التحتية، ومرافقة بطفرة في عمليات الاحتيال التي تستغل فيض المعلومات المرتبط بالصراعات.

المؤشرات المبكرة مقلقة. كاميرات مراقبة تُخترق لتشكيل شبكات استطلاع، مواقع وتطبيقات تُشوّه برسائل دعائية، وشركات حساسة—بما في ذلك قطاع الأجهزة الطبية—تتعرض لاختراقات غامضة. ويرى مختصون أن ما يحدث الآن قد لا يكون سوى مرحلة تمهيدية، تسبق هجمات أكثر تنسيقاً وعدوانية، تشمل تعطيل الخدمات وعمليات تخريب رقمية.

في الخلفية، يضيف الذكاء الاصطناعي بُعداً جديداً للتهديد. فقد خُفّض الحواجز التقنية أمام الجريمة، محوّلًا الاحتيال إلى صناعة شبه مؤتمتة. من عمليات احتيال عاطفي وانتحال صفة جهات رسمية، إلى حملات تأثير رقمية واسعة، وحتى إنتاج برمجيات فدية بواسطة أفراد محدودي الخبرة—

كلها أصبحت ممكنة بفضل أدوات ذكية متاحة على نطاق واسع. بل إن بعض الجهات باتت تستخدم هذه التقنيات للتسلل إلى الشركات عبر هويات مزيفة، ما يمزج بين الاختراق البشري والتقني.

النتيجة: جرائم أكثر تعقيداً وربحية، حيث تشير تقديرات إلى أن الاحتيال المدعوم بالذكاء الاصطناعي يحقق عوائد أعلى بكثير من الأساليب التقليدية. ومع تزايد التعاون بين الشبكات الإجرامية عالمياً، يبدو أن الاحتيال يتحول تدريجياً إلى اقتصاد منظم. وفي الوقت نفسه، تتسع رقعة التهديدات: اختراقات لبيانات ملايين المستخدمين، حملات تستهدف اتصالات المسؤولين، وتحذيرات متزايدة لقطاعات حيوية مثل الطاقة. وعلى المدى الأبعد، يلوح خطر الحوسبة الكمية، التي قد تجعل بيانات اليوم القابلة للتشفير مكشوفة غداً.

الخلاصة أن الأمن السيبراني لم يعد مسألة تقنية بحتة، بل أصبح انعكاساً مباشراً للتوازنات الجيوسياسية والتطورات التكنولوجية. وفي عالم تتقاطع فيه الصراعات مع الخوارزميات، لن يكون السؤال ما إذا كانت الهجمات ستتوسع، بل مدى استعداد المؤسسات والدول لمواجهةها في الوقت المناسب.



ماذا يحتوي الجينوم؟ السعي لفهم اختلاف البشر

التنوع البشري لا يمكن اختزاله في تصنيفات عرقية جامدة. الصفات الجسدية مثل لون البشرة ونوع الشعر تتأثر بمزيج معقد من الجينات والتاريخ البيئي للإنسان، وليس بالعرق الاجتماعي كما يُفهم عادة. فمثلاً، لون البشرة يرتبط بكمية الأشعة فوق البنفسجية التي تعرض لها أسلاف الإنسان، بينما يعكس الشعر المجعد أو الأشقر أصولاً جغرافية محددة وتكيفات بيئية على مر القرون.

البيانات الجينية الحديثة سمحت للعلماء بتتبع أثر الهجرات البشرية، الكوارث البيئية، والانتقاء الطبيعي على الجينوم البشري. مع أن البشر يشتركون في أكثر من 99.9% من حمضهم النووي، فإن الاختلافات الصغيرة والمتدرجة تكشف عن تاريخ طويل من الحركة، الاختلاط، والتكيف مع بيئات مختلفة. هذه الاختلافات لا تخلق مجموعات منفصلة بوضوح، بل شبكة مترابطة ومعقدة من العلاقات الجينية بين الأفراد والسكان.

التاريخ البشري علمنا أن البشر لم يعيشوا في عزلة، بل تحركوا وتزاوجوا عبر القارات، ما جعل فكرة «العرق البيولوجي» مبسطة وغير دقيقة. ومع ذلك، فإن الفئات العرقية الاجتماعية ما زالت مستخدمة في العالم، ما يجعل من الممكن دراسة اختلافات جينية بين هذه المجموعات بحذر، خاصة في الطب وفهم الصفات المرتبطة بالبيئة والتكيف، مع الاعتراف بالخطر التاريخي للتمييز العنصري.

اليوم، يسعى العلماء إلى تجاوز التصنيفات التقليدية، عبر أدوات وأساليب إحصائية تسمح بفهم التنوع البشري كشبكة معقدة من القرابة الجينية، بدلاً من تقسيم الناس إلى مجموعات ثابتة. الهدف هو تقديم رؤية دقيقة وشاملة للتنوع البيولوجي، مع احترام البعد الاجتماعي والتاريخي للعرق، وتفكيك الفهم الخاطئ للتباين البشري الذي أسيء استخدامه على مدى القرون.

العلوم الإسلامية والغرب: حالة من النسيان الجمعي



لكن هذا الحضور، رغم وضوحه، تعرّض لاحقاً للتهميش المتعمد. ويرى الكاتب أن السبب لا يعود إلى غياب الأدلة أو ندرة المصادر، بل إلى ما يسميه "خطاب مناهضة الإسلام"؛ وهو خطاب تاريخي تشكّل منذ الحروب الصليبية، ثم ترسخ عبر الإنسانيين الأوروبيين وفلاسفة التنوير، ليصور الإسلام باعتباره نقيضاً للعقل والعلم والحداثة.

وفي خاتمة المقال، يدعو الكاتب إلى مراجعة هذا الإرث النقدي والفكري، لا فقط من باب الإلتصاف التاريخي، بل من أجل بناء فهم أكثر دقة للعلاقة بين الإسلام والغرب. فالمطلوب، في نظره، ليس مجرد إضافة أسماء عربية إلى هامش السردية الغربية، بل إعادة التفكير في التاريخ الفكري نفسه، بوصفه تاريخاً متداخلاً، لا صراعاً بين حضارتين منفصلتين. ومن هنا تأتي الحاجة إلى "تاريخ جديد" للمنجز الإسلامي، يتحرر من الأحكام المسبقة، ويعيد وضع الحضارة الإسلامية في مكانها المستحق داخل الثقافة العالمية.

يناقش المقال كيف أن الغرب لم يكتفِ بتجاهل الأثر العميق للحضارة الإسلامية في تشكيل عالمه الحديث، بل أعاد بناء سرديته التاريخية بطريقة أقصت هذا الإسهام أو قلّلت من شأنه. وينطلق الكاتب من تجربته الشخصية أثناء إعداد كتابه بيت الحكمة، حيث اكتشف أن التأثير الإسلامي في الغرب لم يكن هامشياً أو محدوداً، بل كان واسعاً وممتدّاً في اللغة، والعلم، والفلسفة، والتعليم، والطب، والجغرافيا، والفلك، وحق في البني المؤسسية التي قامت عليها الجامعات الأوروبية وعصر النهضة لاحقاً.

يوضح المقال أن أوروبا في القرون الوسطى لم تنهض من فراغ، بل عبر انتقال معرفي ضخم من العالم الإسلامي إليها، حملته مترجمون ورحالة وعلماء أوروبيون قصدوا الأندلس وصقلية وبلاد المشرق طلباً للعلم. وقد عاد هؤلاء بترجمات عربية في الرياضيات، والطب، والفلك، والفلسفة، والكيمياء، وغيرها، وكان لها دور أساسي في إعادة تشكيل الفكر الأوروبي.





مركز عبد الله بن إدريس الثقافي
Abdullah Bin Idrees Cultural Center

جائزة عبدالله بن إدريس الثقافية

الدور الثالثة:
حين يصنع الذكالي الحكاية

فروع الجائزة

المستقبل والخيال العلمي

إنتاج فيلم قصير
يستشرف ملامح
المستقبل في عصر
التقنية والذكاء
الاصطناعي.

الوطنية والبطولات

إنتاج فيلم قصير باستخدام
الذكاء الاصطناعي يستلهم
مواقف وطنية مشرقة، أو يبرز
بطولات رجال الجيش والأمن،
أو يعكس معاني الانتماء
والتضحية والولاء.

القيم الإنسانية (الإحسان - الحياء - الرحمة)

إنتاج فيلم قصير
باستخدام أدوات الذكاء
الاصطناعي يجسد إحدى
هذه القيم ويبرز أثرها في
حياة الإنسان والمجتمع.

فتح باب التقديم 15 أبريل - امسح الرمز للوصول لموقع الجائزة



www.binidrees.org BinIdreesCC@ in مركز عبدالله بن إدريس الثقافي



لقرعة الأعداد السابقة



مبادرات مركز عبدالله
بن إدريس الثقافي